

الإصلاح السياسي في فكر الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (1999-2014) خطب العرش السامية مصدراً

وليد عبد الهادي العويمر، يوسف سلامة المسيعدين*

ملخص

تناولت الدراسة موضوع الإصلاح السياسي في فكر الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في الفترة ما بين عامي 1999-2014، بالاعتماد على خطب العرش السامية كمصدر أساسي للدراسة؛ وذلك لما تحظى به هذه الخطب من أهمية بالغة في عدة جوانب، من أهمها: رصد أحوال الأمة، وتحديد معالم العمل المستقبلي. وتهدف الدراسة إلى التعرف على الإصلاح السياسي في فكر الملك، من خلال خطب العرش السامية، وعلى الآليات والأساليب التي يراها مناسبة لتحقيق الإصلاح السياسي. ومدى إسهام خطب العرش السامية في وضع القوانين التي تعنى بالإصلاح السياسي. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن لأفكار الملك وتوجيهاته من خلال خطب العرش السامية، الأثر الواضح على واقع الإصلاح السياسي في الأردن، وهذا ما يتضح من خلال القوانين التي أقرت كما ونوعاً.

الكلمات الدالة: الإصلاح السياسي، الملك عبد الله الثاني، خطب العرش السامية.

المقدمة

الهاشميين منذ تأسيس الإمارة عام 1921، إلا أنه بمفهومه الشامل بدأ عام 1989، مع بدء مرحلة التحول الديمقراطي، واستمر لغاية الآن عبر مجموعة من المراحل، أهمها مرحلة تولي الملك عبد الله الثاني مهامه الدستورية عام 1999. وعلى أساس أن الواقع السياسي في أيّ دولة ما هو إلا انعكاس للخطاب السياسي الذي يسودها، فقد قام الباحثان بدراسة واقع الإصلاح السياسي في الأردن في فكر الملك عبد الله الثاني، انطلاقاً من قراءة خطب العرش السامية. وتجدر الإشارة إلى أن توجيهات الملك الإصلاحية، لا تقتصر على خطب العرش السامية؛ وإنما قد تكون من خلال خطابات تلقى في مناسبات وطنية معينة مثل عيد الاستقلال، أو من خلال المبادرات الملكية مثل مبادرة، الأردن أولاً 2002، لجنة الأجندة الوطنية 2005، كلنا الأردن 2006، لجنة الحوار الوطني 2011، اللجنة الملكية لتعديل الدستور 2011، الأوراق النقاشية الملكية، وعلى الرغم من أهمية هذه الخطب والمبادرات، تبقى خطب العرش السامية هي الأهم؛ وذلك لطبيعتها الدستورية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. التعرف على أهمية الإصلاح السياسي في فكر الملك عبد الله الثاني، وذلك من خلال خطب العرش السامية التي ألقاها في افتتاح دورات مجلس الأمة منذ

يُعد مفهوم الإصلاح من المفاهيم التي أثارت الاهتمام الفكري للباحثين، وأصبح من أكثر المفردات شيوعاً، وذلك لما يمثله بأبعاده المختلفة من ميزة للشعوب التي تطمح للتقدم والرفق، وإلى حياة فضلى ومستقبل واعد؛ إذ يضمن لها الاستقرار الحضاري واستمراريتها، وصولاً إلى نظام ديمقراطي متقدم ومتطور، يواكب متطلبات العصر الحديث، ويستجيب للتطورات الداخلية والخارجية. وعملية الإصلاح السياسي تحديداً تستلزم خطوات فعالة في سبيل إيجاد مثل هذه النظم الديمقراطية، من أهمها: احترام حقوق المواطنين، ومقاومة كافة أشكال الفساد، وتعددية سياسية تؤدي إلى التداول السلمي للسلطة، ومؤسسات سياسية فعالة على رأسها السلطة التشريعية، إضافة إلى سلطة قضائية مستقلة، وحكومة تخضع للمساءلة الدستورية. ومن هنا فإن عملية الإصلاح السياسي تحتاج إلى وقت وتخطيط؛ ليتلمس المجتمع نتائجها على أرض الواقع (بكير، 2009).

وفي الأردن وجد الإصلاح سنداً له في فكر الملوك

* جامعة مؤتة، الأردن (1). جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن (2). تاريخ استلام البحث 2016/01/02، وتاريخ قبوله 2016/05/12.

عام 1999 حتى 2014.

2. التعرف على الآليات والأساليب التي أشار إليها الملك، والتي تدفع باتجاه الإصلاح والبناء السياسي لمختلف مؤسسات الدولة الأردنية، سواء أكانت رسمية أم أهلية.
3. التعرف على مدى إسهام خطب العرش السامية في وضع القوانين والتشريعات التي تعنى بالإصلاح السياسي.
4. التعرف على أهم الإصلاحات السياسية التي تم تحقيقها في الأردن.

أهمية الدراسة

تتطلب الدراسة من محاولة تحقيق نقطتين مهمتين: الأولى علمية، وهي الوصول إلى معلومات علمية متخصصة في موضوع الإصلاح السياسي، من خلال تحليل مضمون خطب العرش السامية منذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999 حتى نهاية عام 2014؛ بغية التعرف على فكر الملك بالإصلاح السياسي. أما الأخرى، فهي عملية تهدف إلى التعرف على الآليات والأساليب التي يراها الملك ضرورية للارتقاء بعملية الإصلاح السياسي، والتي ستساعد في حل العديد من المشاكل البنوية في كثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بعملية الإصلاح السياسي، بالإضافة إلى معرفة مدى التجاوب مع التوجيهات الملكية الإصلاحية، بإصدار قوانين، وتشريعات تحصن عملية الإصلاح السياسي بمسوغ قانوني.

فرضية الدراسة

تضمنت الدراسة فرضية أساسية قوامها، "أن هناك علاقة إيجابية بين خطب العرش السامية، وما تناولته من أفكار إصلاحية، وبين ما تحقق من إصلاحات سياسية على أرض الواقع".

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة الدراسة في بحث الإصلاح السياسي في فكر الملك عبد الله الثاني منذ توليه العرش وحتى عام 2014، اعتماداً على خطب العرش السامية؛ وذلك لما تحمله هذه الخطب من أهمية بالغة لكافة الفاعلين السياسيين، وعلى رأسهم السلطة التشريعية. ويسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام الملك بالإصلاح السياسي، وإلى الآليات والأساليب التي يراها مناسبة لتحقيقه، كما يسعى الباحثان إلى الكشف عن العلاقة بين فكر الملك الإصلاحي من خلال

خطب العرش السامية كمتغير مستقل، وأثرها على واقع الإصلاح السياسي كمتغير تابع. وعليه فقد أمكن صياغة التساؤل الآتي: هل أسهمت أفكار الملك الإصلاحية من خلال خطب العرش السامية في تحقيق الإصلاح السياسي في الأردن؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مقومات الإصلاح السياسي، ومعيقاته؟
2. ما أهم الإصلاحات التي أشار لها الملك في خطب العرش السامية؟
3. ما الآليات والأساليب التي يراها الملك ضرورية لتحقيق الإصلاح السياسي؟
4. ما الآثار السياسية لخطب العرش السامية على واقع الإصلاح السياسي في الأردن؟

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في سبيل الوصول إلى نتائج توضح رؤية وفكر الملك عبد الله الثاني في عملية الإصلاح السياسي، من خلال خطب العرش السامية، على منهجين؛ أولهما، منهج تحليل النظم. وحسب هذا المنهج فإن التحليل يبدأ بالمدخلات التي يتعرض لها النظام، والتي تظهر بعد تفاعلها معه على شكل قرارات وسياسات (مخرجات)، حيث تعود هذه الاستجابة للتأثير في بيئة النظام ككل، فيما تسمى بالتغذية العكسية سواء أكانت بتأثير سلبي أم إيجابي (المنوفي، 1987).

وفي هذه الدراسة فإن خطب العرش السامية تمثل المدخلات على واقع الإصلاح السياسي في الأردن، حيث يتم ترجمة المدخلات إلى مخرجات، قد تكون بمثابة تحسن أو تراجع على واقع الإصلاح السياسي، لتعود هذه الاستجابة بدورها للتأثير على بيئة النظام ككل (التغذية العكسية)، وعلى عملية اتخاذ قرارات لاحقة، وبالتالي فإن ناتج هذه العملية سيعكس مدى التقدم أو التراجع الذي أحدثته خطب العرش السامية على الإصلاح السياسي، الأمر الذي يتيح إمكانية تحليل دورها في تحقيق الإصلاح السياسي إن كان سلباً أم إيجاباً.

ثانيهما، أداة تحليل المضمون، إذ تم تحليل مضمون خطب العرش السامية التي ألقاها الملك عبد الله الثاني في افتتاح دورات مجلس الأمة، التي بلغت ثلاثة عشر خطاباً، بالاعتماد على وحدة المفردة التي تستخدم بكثرة في تحليل الخطب، وذلك من خلال تتبع المفردات المتعلقة بموضوع الإصلاح السياسي التي تطرق إليها الملك في خطباته.

كما تم اعتماد مفردات التعريف الإجرائي للإصلاح السياسي في هذه الدراسة، التي وردت في خطابات العرش

عن أفكارهم وآرائهم.

7. التداول السلمي للسلطة، وذلك بفتح المجال أمام المواطنين بإمكانية الوصول للسلطة من خلال صناديق الاقتراع، والمشاركة في بناء الدولة وفق أفكار وآراء جديدة.

الدراسات السابقة

تتاولت العديد من الدراسات موضوع الإصلاح السياسي في الأردن بشكل عام، ولعل من أهمها:

دراسة (الحموي، 2014)، بعنوان "مبادرات الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في عمليات التنمية والإصلاح السياسي في الأردن، دراسة تحليلية 1999-2014"، سعت إلى معرفة أثر المبادرات التي أطلقها الملك عبد الله الثاني في مسيرة التنمية والإصلاح السياسي في الأردن، كما سعت الدراسة إلى إبراز أهم المبادرات السياسية التي أسهمت في عملية الإصلاح السياسي، لا سيما في ظل الربيع العربي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها؛ أن مبادرات الملك عبد الله الثاني أسهمت في عملية التنمية في مختلف جوانبها.

دراسة (الحمدان، 2012)، بعنوان "دور المبادرات الملكية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن 1999/2011" هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المبادرات الملكية التي أطلقها الملك عبد الله الثاني في مختلف المجالات، واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي التحليلي بإجراء مسح لجميع المبادرات، وذلك من مصادرها الرسمية والتمثلية في خطابات الملك، وكتب التكليف السامي، وقد كان من أبرز نتائجها، تعديل القوانين النازمة للحياة السياسية مثل قانون الانتخاب والأحزاب والمطبوعات والنشر.

دراسة (مناعسه، 2007)، بعنوان "التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية 1989/2005"، هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام السياسي في الأردن، في تحقيق تنمية سياسية شاملة، مع الإشارة إلى كافة المؤسسات التي شملتها عملية التنمية السياسية، والإصلاح السياسي، وخلص الباحث إلى أن الأردن ممثلاً بالنظام السياسي، بذل مجهوداً كبيراً من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى متقدم من الإصلاح السياسي؛ وذلك لمواكبة ما يحدث من تغيير في العديد من دول العالم.

دراسة (السعيدين، 2005)، بعنوان "الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث"، حيث ناقشت الدراسة الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني، بهدف معرفة أبعاده وانعكاساته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ومعرفة مدى اهتمامه بتحسين

السامية؛ لنستدل من خلال تكرارها على فكر الملك ومدى اهتمامه بموضوع الإصلاح السياسي.

التعريف النظري والإجرائي للإصلاح السياسي يشير مصطلح الإصلاح من الناحية اللغوية إلى التغيير والانتقال من حال إلى حال أحسن وأفضل، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه. وفي لسان العرب (لابن منظور) فإن مصطلح (صَلَحَ) ضد فسَدَ، وبالتالي فإن الإصلاح هو ضد الفساد. أما الإصلاح السياسي فيعرف نظرياً أنه "التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيئ أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب إعوجاج، أو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل نظام الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة، واستناداً لمفهوم التدرج (المشاقبة، 2010).

كما يشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى النزوع لإدخال تطويرات واتخاذ خطوات لتحسين الوضع الراهن، وهو الاتجاه المنادي بالتقدم عن طريق التدرج والتطوير والإصلاح والتكافل الطبقي، دون اللجوء إلى الثورة، أو الصدام الاجتماعي (الكيالي، 1979).

أما التعريف الإجرائي للإصلاح السياسي فيمكن تعريفه بناءً على ما يأتي:

1. المشاركة الشعبية في تولي المناصب العامة، والمشاركة في الانتخابات سواء أكان بالترشح أم بالتصويت.
2. شفافية قوانين الانتخاب ووضوحها من حيث الأحكام والإجراءات حيث تضمن مشاركة واسعة وفاعلة.
3. سيادة القانون من خلال تطبيقه على جميع فئات المجتمع وشرائحه بعدالة ومساواة، دون تفرقة بين حاكم ومحكوم.
4. محاربة الفساد من خلال ملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم مهما كانت مواقعهم الوظيفية، وهذا يساعد في المحافظة على مقدرات الدولة.
5. اللامركزية التي تقوم على التوزيع العادل للسلطة ولمكاسب التنمية على مستوى الإقليم، كما أنها تتيح فرصة ظهور الكفاءات المغمورة في الأقاليم، فالأقلية قادرة على إظهار هذه الكفاءات على مستويات العمل العام، والمستويات الإدارية والتنفيذية المختلفة، وليس المستويات السياسية العليا فحسب.
6. تعددية سياسية تضمن وجود أحزاب فعالة، وتمتلك برامج واضحة، وتوفر للمواطنين الآليات المناسبة للتعبير

بغية الارتقاء بالمجتمع والدولة وصولاً للمجتمع المدني. ويثير هذا التعريف تساؤلاً فيما إذا كان الإصلاح يؤدي بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق؟ والحقيقة أن الإجابة على مثل هذا التساؤل تتأثر بحسب حاجة كل مجتمع وطبيعة ظروفه القائمة، والهدف من التغيير، الذي قد يقتصر على مجرد ضمان استقرار النظام السياسي القائم، أو تلبية مطالب الجماهير وكسب رضاها، أو حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع والدولة. وثمة شبه إجماع على أن الإصلاح السياسي يتوخى تحقيق الديمقراطية. فهو حزمة من الإجراءات التي تهدف إلى ديمقراطية المجتمع (زرنوكة، 2006).

مقومات الإصلاح السياسي

حتى تتحقق عملية الإصلاح السياسي في أي مجتمع من المجتمعات للانتقال إلى المجتمع الديمقراطي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات التي تساعد على تحقيقه، ومن أبرز هذه المقومات:

1. سلطة تشريعية تمثل كافة أطراف المجتمع وفئاته، وتعتبر عن آمالهم وتطلعاتهم، ويكون اختيار أعضائها عبر انتخاب حر ونزيه بإشراف سلطة محايدة وفق قانون انتخاب عصري وحديث. وتكون في الوقت ذاته سلطة رقابية على كافة أعمال السلطة التنفيذية. إضافة إلى ذلك ينبغي أن تكون السلطة التشريعية قادرة على إصدار التشريعات الحديثة، وتحقيق الإرادة الشعبية. فمفهوم الإصلاح السياسي قائم على مشاركة أوسع قاعدة من المواطنين في قيادة الدولة وفي كل المواقع، حتى يتسنى لهذا المجتمع أن يقود ذاته بذاته، ويتحمل كامل المسؤولية في هذه القيادة، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود سلطة تشريعية. ومن هنا جاءت أهمية ربط الإصلاح السياسي بوجود قانون انتخاب يتيح تمثيل الشعب تمثيلاً عادلاً، ويلبي عدة متطلبات منها:

- انتخابات دورية حرة ونزيهة (محمد الشرع، 2007).
- إخراج النائب الذي يريده المواطن.
- توزيع عادل للمقاعد الانتخابية.
- أن يكون القانون الانتخابي مؤهلاً لفرز النائب الكفاء القادر على ممارسة دوره في الرقابة والتشريع على أكمل وجه.
- أن يكون القانون الانتخابي قادراً على تحقيق مشاركة شعبية واسعة بحيث يصبح المجلس المنتخب ممثلاً لأوسع قاعدة من المواطنين تمثيلاً حقيقياً.
- من هنا يمكن القول بأن قانون الانتخاب العصري الذي يحقق الفائدة للمجتمع هو ذلك القانون الذي يفرز سلطة

مستوى المعيشة للمواطن الأردني، والتعاطي مع القضايا المحلية والإقليمية والدولية، وتأتي أهميتها من خلال معرفة مدى إسهام خطابات الملك بمواكبة التحديث والإصلاح. وقد تضمنت الدراسة فرضية أساسية تقول بأن الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني تضمن معاني شمولية في الإصلاح والتحديث تؤدي إلى حراك إيجابي في مسيرة التنمية بجوانبها المتعددة. وخلصت إلى عدة استنتاجات منها أن زيادة الكفاءة والقدرة على التحرك في ظل وجود موارد وطنية شحيحة يتم بالإصلاح الإداري والمؤسسي.

دراسة (المعشر، وأوتاوي، 2011)، بعنوان "دراسة الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لم تتحقق"، حيث يرى الباحثان أن الإصلاحات التي أجريت في الأردن مترددة وغير واثقة، بينما كانت في الغرب مثلاً سريعة وواثقة، ولا يرى الباحثان أن الملكيات العربية تسير ببلدانها نحو الحكومات التمثيلية التي يطالب بها المواطنون.

وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة التي تناولت بعض جوانب الإصلاح في الأردن، وسعت إلى بيان دور النظام السياسي فيه، إلا أن هذه الدراسة تتميز بتركيزها على جانبين أساسيين، أولهما: الفكر الإصلاحي للملك من خلال خطب العرش السامية، والإجراءات التي يراها ضرورية لتنفيذ تلك الأفكار، وثانيهما: الأثر السياسي لخطب العرش السامية على واقع الإصلاح السياسي في الأردن. وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

المحور الأول: التأصيل النظري للإصلاح السياسي

قبل أن يتم تداول مفهوم الإصلاح بشكل مستقل في الأدبيات السياسية الحديثة، كان له أوجه وأبعاد اقتصادية واجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية، والتحديث، والتغيير، والتحول، وقد أدى ذلك إلى الاختلاف في تعريف الإصلاح بين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. ولا يزال الغموض يكتنف مفهوم الإصلاح لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، إلا أنه ورغم هذه الاختلافات في تعريف الإصلاح حسب الميادين المتعددة سألغة الذكر، إلا أن هذه المفاهيم جميعها تشترك في مجموعة من الأسس والأركان، التي يجب أن تتوفر في أي مفهوم للإصلاح. ومن أبرز هذه الأسس أن الإصلاح في أي ميدان لا بد أن يشمل التغيير، والتعديل، والتحديث نحو الأفضل (بلقزيز، 1998).

ويمكن تعريف الإصلاح أنه عملية تغيير وتحديث وتعديل للممارسات السياسية في الدولة إلى نحو يزيد من الحرية والديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية والنزاهة والشفافية؛

السلطة الحاكمة؛ لعدم وجود من يردعها، أو يقف في وجه فسادها واستغلالها للسلطة. كما أن من أهم أسباب العزوف والسلبية، الصورة الذهنية السلبية لدى الأفراد تجاه السلطة وآلية محاسبتها، وارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع، التي تؤدي إلى عدم الإدراك لمعنى وأهمية المشاركة السياسية الفعلية (أبو ضاوية، 2002).

2. غياب الإرادة السياسية الداعية إلى تحقيق إصلاح حقيقي؛ وذلك بسبب تغلغل النخب الحاكمة وسيطرتها على السلطة التنفيذية، وإقصاء شرائح كبيرة من المجتمع عن المشاركة في الحكم؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم خلق نخب جديدة من المجتمع تكون مسئولة عن إحداث إصلاحات داخل الدولة، وهذا جعل من احتكار تلك النخب للسلطة سبباً لفرض البنية التقليدية في الحكم (المشاقبة، 2005).

3. ضعف القوانين والتشريعات وقصورها عن تحقيق الإصلاح السياسي. فعندما يكون الإطار القانوني الداعم لعمليات الإصلاح محدوداً يمنع ذلك السير بشكل سليم بكافة عمليات الإصلاح؛ لعدم وجود سند قانوني يدعمها ويساندها (عياصرة، معوقات الإصلاح السياسي في الأردن). إضافة إلى وجود العديد من القوانين النازمة للعمل السياسي التي تعدل بين الحين والآخر (الشرعة، 2007)، ولعل من أمثلتها قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخاب.

4. مقاومة نظام الحكم ووضعه عراقيل أمام أية عمليات إصلاح سياسية؛ خوفاً من أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تقليص صلاحياتهم وسلطاتهم، لا سيما إذا اقترن ذلك بضعف أو غياب المعارضة السياسية (بني سلامة، 2007)، وخوفاً من المساءلة، التي قد تؤدي إلى مقاضاته، ومن ثم تغييره إذا ثبت تقصيره وفساده.

5. ضعف مؤسسات المجتمع المدني، وعدم وضوح أهدافها ومجال عملها، يجعلها في حالة تخبط إلى أن ينتهي بها الأمر إلى الفشل؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى القوانين التي تحد من نشاطها، وضعف بنائها المؤسسي، ووضع الحكومات العراقية أمامها، وغياب التمويل المالي الثابت وتعيقاته الذي قد يحول دون تنشيط المجتمع المدني وبقائه واستمراره، إضافة إلى غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير، وهذا من شأنه الإضرار بسمعتها ويفقدها المصداقية لدى الناس، وبالتالي القدرة على إحداث أي إصلاح أو تغيير في المجتمع.

6. غياب آليات البناء المؤسسي، والاعتماد على العمل العشوائي والفردية في كثير من الأحيان، ونقص الخبرة في إدارة المؤسسات (عياصرة، معوقات الإصلاح

تشريعية تمثل المجتمع كله، ويكون الحاضنة الرئيسة للخيارات الوطنية (بني سلامة، 2007).

2. سلطة تنفيذية تتحلّى بالشفافية الكافية التي تؤهلها لتقبل النقد والمراقبة سواء أكان من السلطة التشريعية أم من وسائل الإعلام، وأن تكون ممثلة لإرادة الأكثرية، وتحوز على ثقة ممثلي الشعب، ويجب أن يتوفر لأركان السلطة التنفيذية الإرادة الحقيقية لتحقيق الإصلاح السياسي.

3. سلطة قضائية مستقلة غير خاضعة لأهواء وإملاءات السلطة التنفيذية، أو لابتزازها المالي، أو الوظيفي، وهي السلطة الوحيدة القادرة على تنفيذ سيادة القانون.

4. وسائل إعلام تتمتع بقدرات ومؤهلات تمكنها من مراقبة كافة سلطات الدولة ومؤسساتها، وتبين الأخطاء والتجاوزات، وتدعو إلى ضرورة إصلاحها. ويعد الإعلام أحد الدعائم الأساسية للنظم الديمقراطية؛ وحتى تقوم وسائل الإعلام بدورها الحقيقي في النظم الديمقراطية، لا بد من تحريرها من تأثيرات وهيمنة الحكومة (البيلاوي، 1993)، وجعل ملكيتها خاصة، ووسائل تمويلها شفافة، وأن تلتزم بأخلاقيات العمل الصحفي المتعارف عليه وموثيق الشرف الصحفي.

5. وجود مؤسسات مجتمع مدني، التي تعد علامة على حيوية المجتمعات، ومدى تجذّر الديمقراطية فيها، فالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات الطوعية تحتاج إلى قوانين ديمقراطية تنظم آلية نشاطها ووسائل تمويلها وأهدافها. كما تعد الرقابة المالية ضرورة في تأكيد شفافية العمل في الجمعيات الأهلية سواء أكان تمويلها من الداخل أم من الخارج. ولا بد من التأكيد هنا إن العبرة ليست بكثرة عدد مؤسسات المجتمع المدني، ولكن بقدرتها على استخدام الخبرات والكفاءات المتوفرة لديها لتنشيط المجتمع وتنظيمه بشكل يحقق الإصلاح السياسي المطلوب (بني سلامة، 2007).

6. ومن المقومات الأخرى المهمة، تحديد شكل نظام الحكم بما يضمن التداول السلمي للسلطة، إضافة إلى تعزيز الوعي السياسي، ونشر ثقافة الديمقراطية (الشرعة، 2007).

معيقات الإصلاح السياسي

إن الإصلاح السياسي يواجه موانع ومعيقات عدة قد تحد من نجاحه، وتحول دون تحقيق الفائدة المرجوة. ومن أهم هذه المعوقات:

1. ضعف مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، وسلبيتهم تجاه العمل السياسي وقضايا الشأن العام، والعزوف عن أي مبادرة جماعية تجاه القضايا الداخلية والخارجية معاً، وهذا الضعف والسلبية والعزوف يؤدي إلى استمرار فساد

السياسي في الأردن).

7. التعامل مع الإصلاح على أسس مرحلية، وعدم تفعيل القواسم المشتركة بين الدستور، والميثاق الوطني، والمبادرات الملكية، وخطب العرش السامية، وكتب التكليف السامي، التي من شأنها وضع معالم للإصلاح السياسي.

8. غياب القوانين المشجعة على الحرية الإعلامية، وسيطرة وسائل الإعلام الرسمي، مقابل ضعف وسائل الإعلام الخاص والحزبي، حال دون تقديم وجهة نظر متوازنة عن مطالب المواطنين الإصلاحية (الفلاحات، 2014).

9. وجود بعض المعوقات الخارجية التي تحول دون إجراء إصلاحات سياسية حقيقية، لعل من أهمها: التهديدات الإرهابية، وهذا ما جعل الأردن أمام خيارات صعبة، أو ما يسمى بإشكالية الأولويات المتناقضة، ما بين أولوية الأمن الوطني من ناحية، واعتبارات الإصلاح السياسي من ناحية أخرى. كما أن عملية الإصلاح السياسي قد تواجه معارضة بعض الدول، التي ترى في عملية الإصلاح تهديداً لمصالحها السياسية والاقتصادية (الشريف، معوقات الإصلاح السياسي في اليمن).

10. ضعف الأحزاب السياسية، حيث تعد التنمية والتنشئة السياسية من أهم الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، وهي تقوم بهذه المهمة بطريقة مباشرة، من خلال مناقشاتها العديد من القضايا السياسية التي تعيشها الدولة والمواطنون، وهي تطرح هذه القضايا وتبدي وجهة نظرها وموقفها منها. وعندما تكون الأحزاب السياسية ضعيفة، فإن ذلك سيؤثر سلباً بلا شك في الإصلاح السياسي، ويحول دون الارتقاء بالمجتمع سياسياً.

11. خصوصية تركيبة المجتمع الأردني، التي تجعل من الإصلاح السياسي أكثر تعقيداً (أبو رمان، 2011)، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقانون الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية.

المحور الثاني: مؤشرات الإصلاح السياسي في خطب العرش السامية منذ عام 1999 حتى العام 2014

سيتم هذا المحور على تتبع مؤشرات مفردة الإصلاح السياسي في التعريف الإجرائي لهذه الدراسة، التي تشكل أساساً عملياً للإصلاح السياسي في الأردن، وذلك من خلال تحليل مضمون خطب العرش السامية للملك عبد الله الثاني، التي أشار فيها بشكل واضح وصريح إلى هذه المفردات. وهي:

أولاً: المشاركة الشعبية

لقد وردت مفردة المشاركة الشعبية ومضامينها المختلفة التي تضم (تولي المناصب العامة، والمشاركة في الانتخابات

سواء أكان بالترشح أم بالتصويت) في خطابات العرش السامية الثالثة عشر ست مرات في مواقع مختلفة. حيث بين الملك عبد الله الثاني في أحد عشر خطاباً من خطابات العرش السامية، التي ألقاها في افتتاح جلسات مجلس الأمة الأردني، أهمية المشاركة الشعبية في عملية الإصلاح السياسي، وحدد أسس ومبادئ هذه المشاركة القائمة على إعطاء الشعب الأردني بكافة مكوناته، وأطيافه السياسية والاجتماعية مساحة واسعة في إقرار السياسة العامة للدولة الأردنية من خلال السلطة التشريعية، ومن ثم تنفيذ هذه السياسات بالتعاون مع السلطة التنفيذية، التي تعد شريكاً أساسياً ومهماً في عملية الإصلاح السياسي. وقد حدد الملك مجموعة من الآليات التي تمكن المواطنين الأردنيين من المشاركة الفاعلة والمؤثرة في العملية السياسية، منها:

1. أن يشارك المواطن في الانتخابات النيابية لإقرار النائب الذي يريد. حيث قال "إن للمواطن دوراً أساسياً في اختيار أعضاء مجلس النواب، فالانتماء الحقيقي، يقتضي أن يبادر كل مواطن، عندما تجرى الانتخابات البرلمانية القادمة، إلى ممارسة حقه في اختيار من يعتقد أنه يمثله، ومن يعتقد أنه مؤهل وقادر على حمل هذه الرؤية الوطنية، والعمل على تحويلها إلى واقع ملموس" (خطاب العرش السامي السامي، 2000).

2. أن تعمل الحكومة على مد أواصر الثقة بينها وبين المواطنين، من خلال إرساء أسس الحوار الديمقراطي واحترام آراء المواطنين، وصيانة الحريات العامة، وتشجيع التعددية السياسية. إذ حيث قال في هذا الصدد "إن على الحكومة أن تعمل على ترسيخ قواعد هذه المسيرة الديمقراطية، وفتح الآفاق أمامها، من خلال العمل على تعميق الوعي الديمقراطي بين الناس، وإرساء قواعد الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني، واحترام الرأي الآخر، وصون الحريات العامة، والتعددية السياسية، في إطار من الالتزام بروح الدستور، واحترام القوانين، والانتماء لثرى هذا الوطن العزيز" (خطاب العرش السامي، 1999).

3. تعميم الثقافة الديمقراطية بين مختلف أطياف أبناء المجتمع الأردني. حيث بين أنه لا بد من "تعميم الثقافة الديمقراطية، التي تركز على مبدأ الحوار، واحترام الرأي الآخر، وتقبل الاختلاف، والالتزام بما تقرره الأكثرية، بعيداً عن التطرف والمغالاة، والقول باحتكار الحقيقة، لجهة دون غيرها، ذلك أن قبول الآخر، والاعتراف بحقه في التعبير، واختلاف الرأي، هو الطريق الصحيح؛ لإبراز التوافق الشامل، لتطلعات الأردنيين والأردنيات، ولتحقيق آمالهم وطموحاتهم". ولأجل

قوانين الانتخاب ووضوحها من حيث الأحكام والإجراءات؛ إذ تضمن مشاركة واسعة وفاعلة) في خطابات العرش السامية ثمانية عشر مرة. حيث أشار الملك عبد الله الثاني، إلى ضرورة وضع قوانين انتخاب شفافة وواضحة من حيث الأحكام والإجراءات، حيث تضمن مشاركة واسعة وفاعلة لكافة شرائح المجتمع. كما أشار الملك في خطابات العرش السامية على ضرورة إنجاز القوانين المعروضة على مجلس النواب، وخاصة قوانين الأحزاب، والبلديات، والمطبوعات والنشر، وضمان حق الحصول على المعلومات (خطاب العرش السامي، 2006).

وفي هذا الإطار يقول الملك "نحن ندرك أن النهوض بالأردن وتمكين المواطن الأردني من المشاركة في مسيرة التنمية، وتحسين مستوى حياته يحتاج إلى الكثير من التشريعات والقوانين، التي لا بد من إنجازها لتنفيذ السياسات والخطط الضرورية لتحقيق التنمية المنشودة، ومن أهم هذه التشريعات التي يجب أن تكون في مقدمة الأولويات في هذه الدورة البرلمانية: التشريعات الخاصة بتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، مثل ديوان المظالم، والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، والمرأة، والطفل، وحماية الشباب والأحداث، والقوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار، والإصلاح الضريبي (خطاب العرش السامي، 2007).

ومن القوانين الأخرى التي أكد عليها الملك، التي تصب في ميدان الإصلاح السياسي قانون اللامركزية، والذي سيسهم في زيادة دور المواطنين في صناعة مستقبلهم، وبناء القدرات المحلية في المحافظات، وتعظيم إسهاماتهم في تحديد الأولويات التنموية، وبين أن الحكومة ستعمل بالتعاون مع مجلس النواب على تعديل التشريعات النازمة للعمل السياسي، والمتعلقة بحقوق المواطنين وحرياتهم، لإيجاد البيئة الكفيلة بتحقيق التنمية السياسية الشاملة (خطاب العرش السامي، 2010).

كذلك أشار إلى مجموعة من التشريعات التي تحتاج إلى تعديل وإقرار من قبل مجلس الأمة، التي تؤسس لتطوير العمل السياسي، ومن أبرز هذه التشريعات: قوانين الانتخاب والأحزاب والهيئة المستقلة للانتخابات والمحكمة الدستورية وقوانين الاجتماعات العامة ونقابة المعلمين والتشريعات النازمة للعمل الإعلامي وحريات الرأي والتعبير (خطاب العرش السامي، 2011)، وقوانين الكسب غير المشروع، والتقاعد المدني، وضريبة الدخل، وقانون المالكين والمستأجرين، بما يحقق العدالة بين الطرفين، وحماية المستهلك، والاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل والضمان الاجتماعي (خطاب العرش السامي، 2013).

ترسيخ هذه الثقافة دعا جلالته "إلى حوار وطني شامل، يفضي إلى مؤتمر وطني، يبحث في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويدرس الحلول الناجحة لها" (خطاب العرش السامي، 2003). ويرى الملك عبد الله الثاني "أن تحقيق التنمية الشاملة يتم من خلال الإصلاح والتحديث والتطوير، وإعداد وتأهيل الإنسان الأردني، وتمكينه من المشاركة الفعالة في تشكيل حاضره ومستقبله، منطلقاً من قناعته بأن الأردن أولاً، وأن الأردن دائماً، وأن الإرادة والعزيمة أقوى من كل التحديات، وأن من حق الأردن علينا جميعاً أن نجعل منه الوطن النموذج والقوة، والمثل في المنطقة" (خطاب العرش السامي، 2004).

4. إعطاء مساحة واسعة للقواعد الشعبية للمساهمة في صنع القرار، وفي وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالمسيرة التنموية. وذلك بإنشاء لجنة ملكية تضم ممثلين عن مختلف الفعاليات الرسمية والشعبية، ومؤسسات المجتمع المدني، لوضع الأجندة الوطنية، التي تشكل إطاراً عاماً للبرامج والأهداف التنموية (خطاب العرش السامي، 2005).

5. تمثين الجبهة الداخلية، وترسيخ مبادئ المواطنة والانتماء، والالتزام الواضح والصريح بالتأبوت الوطنية وبالنهج الديمقراطي، وتحسين الظروف المعيشية للأردنيين والأردنيات، وصون الحريات العامة، مما يزيد من المشاركة الشعبية (خطاب العرش السامي، 2006).

6. الاستمرار في رعاية الشباب وفتح المجال أمام طاقاتهم وإمكاناتهم، لتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة، وتمكينهم من المساهمة في بناء وطنهم (خطاب العرش السامي، 2007)، من خلال دعم الهيئات الشبابية، وتوسيع مجالات المشاركة والمساهمة في إعداد البرامج والخطط، لتنمية النشاط الشبابي الحر في العمل السياسي من خلال الأحزاب ذات البرامج السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية (خطاب العرش السامي، 2011).

7. تشجيع المرأة على دخول ميادين العمل العام وتولي قيادته، في بيئة تسودها قيم التسامح، وحرية الفكر، ورعاية الإبداع (خطاب العرش السامي، 2008).

8. إجراء الانتخابات البلدية، حيث تكون في أعلى درجات الحياد والنزاهة، لتعزيز مسيرة الإصلاح، ولتأخذ البلديات مكانتها في خدمة المجتمع المحلي، وتؤسس لتنفيذ توجهاتنا المستقبلية نحو اللامركزية (خطاب العرش السامي، 2011).

ثانياً: قوانين الانتخاب

وردت مفردة قوانين الانتخاب ومضامينها المختلفة (شفافية

واستقطاب أفضل الكفاءات، وتدريبها وتأهيلها (خطاب العرش السامي، 2010).

8. لا أحد فوق المساءلة، ولا حصانة لمسئول، وسيتم حماية قيم العدالة، وتكافؤ الفرص بقوة القانون، ولن يسمح بأن يتناول أحد على المال العام، أو حقوق الآخرين (خطاب العرش السامي، 2011).

9. مواصلة دعم المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للانتخاب؛ لاستكمال بناء قدرات هذه المؤسسات، وفق أفضل الممارسات العالمية لتصبح مراكز تميّز على مستوى المنطقة.

10. ضرورة تطبيق القانون بحزم وعدالة على الجميع، وعلى جميع مؤسسات الدولة الالتزام الكامل بإنفاذ القانون دون تهاون ولا محاباة (خطاب العرش السامي، 2013).

رابعاً: محاربة الفساد

وردت مفردة محاربة الفساد ومضامينها المختلفة (ملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم مهما كانت مواقعهم الوظيفية) في خطابات العرش السامية سبع مرات. حيث بين الملك "إن الإدارة الأردنية معروفة بكفاءتها، إلا أنها قد بدأت في السنوات الأخيرة تعاني من بعض المظاهر السلبية، كالترهل، والتسبب، والشللية، واستغلال المنصب العام لأغراض شخصية، والتناول على المال العام في بعض الأحيان". وبذلك وضع إصبعه على الخلل الإداري، وبين من خلال خطب العرش السامية مجموعة من الآليات، التي يمكن أن تحد من ظاهرة الفساد إلى حد كبير، لعل أبرزها:

1. محاسبة كل من يثبت تجاوزه على الوظيفة العامة، أو استغلالها أو محاولة الإثراء غير المشروع، أو التورط بأي قضية فساد، مهما كان نوعها أو حجمها، وسيكون قضاؤنا العادل النزيه، الحكم الفيصل في كل قضية من هذه القضايا (خطاب العرش السامي، 2000).

2. تحديث الجهاز الإداري للدولة، والقضاء على البيروقراطية، وتحديث الإجراءات وتبسيطها، والعمل بأسلوب مؤسسي، تسوده روح الفريق الواحد.

3. فتح المجال أمام الكفاءات، والقيادات الإدارية المنتمة، القادرة على الإبداع والعبء المتميز (خطاب العرش السامي، 1999).

4. إنشاء لجنة مكافحة الفساد التي ستقوم بمحاربة كل أشكال الفساد، والمحسوبية والشللية، واستغلال المنصب العام لأغراض شخصية.

5. تطوير آلية عمل القطاع العام، وتحديث التشريعات، وتحكيم مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص في التوظيف، واختيار القيادات الإدارية (خطاب العرش السامي، 2000).

وبين الملك أن مسيرة الإصلاح السياسي تتطلب أيضا ترسيخ نهج الحكم المحلي عبر إنجاز قانون البلديات، واللامركزية، إضافة إلى استمرار تطوير آليات عمل مجلس النواب، ومن ضمنها: النظام الداخلي، وإقرار مدونة السلوك، وتكريس عمل الكتل النيابية على أساس برامجي وحزبي، وذلك بالتوازي مع تنفيذ مخرجات الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، فلا إصلاح بدون احترام الحقوق وصون الحريات (خطاب العرش السامي، 2014).

ثالثاً: سيادة القانون

وردت مفردة سيادة القانون ومضامينها المختلفة (تطبيق القانون على جميع فئات المجتمع وشرائحه بعدالة ومساواة، دون تفرقة بين حاكم أو محكوم) في خطابات العرش السامية ثلاث مرات. فقد أكد الملك على دعم استقلال السلطة القضائية، من خلال وضع التشريعات التي تعزز الاستقلال بين السلطات الثلاث وتصونه، وتوفير الحوافز والإمكانيات التي تعين القضاء على أداء مهمته الجليلة، وتحقيق العدل بين الناس، وسيادة القانون على الجميع، فالأردنيون كما ذكر الملك أمام القانون سواء والعدل أساس الحكم، وهو الضمانة للحفاظ على قيم التسامح والترابط والتكامل والوحدة الوطنية (خطاب العرش السامي، 1999).

وتتمحور نظرة الملك عبد الله الثاني حول سيادة القانون، وتطوير الجهاز القضائي من خلال مجموعة من الآليات أبرزها:

1. إنشاء لجنة ملكية لتطوير القضاء للمساهمة في الحفاظ على قيم التسامح، والترابط، والتكافل، بين أبناء المجتمع (خطاب العرش السامي، 2000).

2. تكريس مجتمع التكافل والتعاون على قاعدة ثابتة، من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، عبر اعتماد مبدأ النزاهة والشفافية، وذلك في سائر ميادين العمل والإنتاج، والاحتكام إلى سيادة القانون على الجميع دون محاباة ولا تمييز.

3. تطوير الجهاز القضائي المحصن بالاستقلالية والنزاهة والحياد (خطاب العرش السامي، 2003).

4. رفد الجهاز القضائي بالمزيد من الكفاءات التي تزيد من قدرته على الإنجاز (خطاب العرش السامي، 2004).

5. سيادة القانون على الجميع وبلا استثناء وتعزيز استقلال القضاء، والشفافية، والمساءلة، والمحاسبة (خطاب العرش السامي، 2006).

6. تسريع إجراءات التقاضي.

7. مواكبة تحديات العصر من خلال تطوير التشريعات،

- العرش السامي، 2000).
3. زيادة نسبة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للشباب، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
4. الإسراع في تطوير البرامج التعليمية، وربطها بسوق العمل، وبرامج التدريب المهني، وتبني استراتيجية طموحة؛ لتنمية المحافظات، بمشاركة فاعلة من المجتمعات المحلية (خطاب العرش السامي، 2003).
5. إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب، وتوفير مصادر تمويل إضافية، وفرص عمل جديدة، وتعزيز احترام الإنسان لقيمة العمل، بعيداً عن ثقافة العيب لمكافحة الفقر والبطالة، وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية والتصحيحية التي تضع حلولاً جذرية ودائمة لهذه المشكلة (خطاب العرش السامي، 2004).
6. تقسيم المملكة إلى عدد من الأقاليم، بحيث يكون لكل إقليم عدد من المجالس المنتخبة، لتكون هذه المجالس مسئولة عن كل القرارات، والخطط، والبرامج، المتعلقة بتنمية هذا الإقليم (خطاب العرش السامي، 2005).
7. أن تشمل الموازنة السنوية العامة للدولة برامج ومشاريع تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين في جميع المحافظات، وتعزيز المناخ الاستثماري، وتحقيق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.
8. بناء وحدات سكنية للعائلات الفقيرة في عدد من محافظات المملكة بدأت ب 1400 وحدة سكنية.
9. توفير خمسة آلاف قطعة أرض مخدمية، وتخصيصها للعائلات الفقيرة خلال عام 2007.
10. تأسيس مناطق اقتصادية تنموية في عدد من المحافظات، وتعزيز قدرات الهيئات المحلية والبلديات والقطاع التعاوني، لتعزيز مساهمتها في التنمية المحلية (خطاب العرش السامي، 2006).
11. إشراك محافظات المملكة في صنع القرارات وتنفيذها من خلال أسلوب الإدارة المحلية التي تعتمد اللامركزية في الحكم المحلي، بما يضمن السرعة والكفاءة في التنفيذ. ومن أجل تحقيق هذه الغاية فقد أمر جلالتهم بتشكيل لجنة ملكية متخصصة، لوضع أفضل تصور؛ لإدارة الحكم المحلي في مناطق المملكة، على أساس احتياجات وأولويات أقاليمها، مما يسهم في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (خطاب العرش السامي، 2008).
12. إقامة صندوق تنمية المحافظات بمبلغ 150 مليون دينار.

6. أن ينهض مجلس الأمة بدوره في الإشراف على تطبيق القوانين ورقابتها، ومحاربة الفساد، والمحسوبية، والواسطة (خطاب العرش السامي، 2003).
7. إجراء تغيير جذري وإصلاحي في سائر جوانب الإدارة ومؤسسات الدولة، يعتمد على الكفاءة والمساءلة، وتأهيل العنصر البشري الذي هو أساس العملية الإدارية (خطاب العرش السامي، 2004).
8. اعتماد أسلوب للتخطيط الوظيفي، في مؤسسات القطاع العام يقوم على مبادئ الجدارة في الترقيّة، وتعيين الكفاءات والمواهب، والتقييم والتدريب المستمر (خطاب العرش السامي، 2008).
9. استحداث وحدة لمتابعة الخطط التنفيذية، ووضع ميثاق شرف لقواعد سلوك الوزراء، وإعداد برنامج لتطوير القطاع العام، والإدارة الحكومية (خطاب العرش السامي، 2010).
10. تشكيل لجنة ملكية لتعزيز منظومة النزاهة، وقد تبنت هذه اللجنة ميثاقاً وطنياً للنزاهة، وخطة لترجمته إلى واقع ملموس، لمحاربة الفساد، والواسطة، والمحسوبية، وتجذير النزاهة (خطاب العرش السامي، 2013).

خامساً: تطبيق اللامركزية

وردت مفردة تطبيق اللامركزية ومضامينها المختلفة (التوزيع العادل للسلطة ومكاسب التنمية على مستوى الإقليم، إتاحة الفرصة لظهور الكفاءات المغمورة في الأقاليم، على مستويات العمل العام، والمستويات الإدارية والتنفيذية المختلفة، والمستويات السياسية العليا) في خطابات العرش ثمانية عشر مرة. وقد أشار الملك في هذا الصدد إلى أن توفير الحياة الكريمة، وتقديم الخدمات العامة للمواطن الأردني، في البادية، والريف، والمخيم، والمدينة، ومسؤولية وطنية، وواجب مقدس، تسعى الحكومة للنهوض به، وستواصل برامجها لتوسيع الخدمات المقدمة للمواطنين، في سائر المجالات التربوية، والاجتماعية، والصحية، وتطوير مستوياتها (خطاب العرش السامي، 1999).

وقد حدد الملك مجموعة من الآليات التي تسهم في التوزيع العادل للسلطة، ولمكاسب التنمية على مستوى المملكة، من أهمها:

1. توزيع خدمات البنية التحتية الأساسية بعدالة؛ لتشمل أرض الوطن كلها، وإيلاء المناطق النائية، والأقل رعاية اهتماماً خاصاً.
2. دعم قطاع الزراعة بشتى الوسائل؛ تعزيزاً لانتماء المواطن وارتباطه بالأرض، التي يفنديها بدمه وعرقه (خطاب

المجتمع المدني، والأحزاب الوطنية، التي تعتمد العمل البرامجي، وتبني المصادقية والحضور الشعبي، عبر إقناع المواطنين بجدوى أطروحاتها، وقدرتها على الإسهام في مسيرة الوطن.

5. تشجيع العمل الحزبي الوطني الملتزم بالقوانين والدستور، وإزالة كل العوائق أمام تطور دور الأحزاب (خطاب العرش السامي، 2010).

6. تطوير آلية التشاور بين الكتل البرلمانية والحزبية، الذي يؤدي إلى ظهور ائتلاف برلماني على أسس حزبية، يتمتع بالأغلبية وتنتبثق عنه الحكومة، ويقابله ائتلاف برلماني معارض يمارس الدور الرقابي كحكومة ظل (خطاب العرش السامي، 2013).

سابعاً: التداول السلمي للسلطة

وردت مفردة التداول السلمي للسلطة ومرادفاتها المختلفة (تَبَاخُث، تَشَاوُر، مُبَاخِثَة، مُدَاوَلَة، مُشَاوَرَة) تسع مرات. ويتيح التداول السلمي للسلطة، إمكانية وصول المواطنين إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع، والمشاركة في بناء الدولة وفق أفكار وآراء جديدة. فقد آمن الملك بأن التنمية لا تتحقق دون مساهمة الجميع (خطاب العرش السامي، 2003). ووفق فكر الملك عبد الله الثاني، فإن التداول السلمي للسلطة يكون من خلال:

1. شراكة حقيقية وتعاوناً وتكاملاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى مبدأ الالتزام بقرار الأكثرية واحترام رأي الأقلية، في إطار من العمل الجماعي المستند إلى الدستور نصاً وروحاً (خطاب العرش السامي، 2007).

2. تكريس مبدأ التشاور مع مجلس النواب والكتل النيابية فور تشكيلها، في تشكيل الحكومات من أجل الوصول إلى توافق يقود إلى تكليف رئيس للوزراء، ويبادر هو بدوره التشاور مع الكتل النيابية، ومع القوى السياسية الأخرى حول فريقه الوزاري، ثم يتقدم للحصول على الثقة من مجلس النواب على البيان الوزاري الناتج عن عملية التشاور، وعلى أساس برامجي لمدة أربع سنوات (خطاب العرش السامي، 2013). وهذا بدوره يسهم في أن يتشكل لدى المواطن يقين بأنه يشارك من خلال البرلمان في تشكيل الحكومات ومراقبتها ومحاسبتها (خطاب العرش السامي، 2011).

3. تطوير دور الملكية ومسؤولياتها الدستورية، وعلى رأسها ضمان التعددية والديمقراطية، وحماية التوازن بين السلطات، والدفاع عن أمننا الوطني (خطاب العرش السامي، 2013).

13. التركيز عند إعداد الخطط التنموية المحلية على الخصائص التنموية لكل محافظة؛ لاستقطاب الاستثمارات النوعية (خطاب العرش السامي، 2011).

14. أن يكون هناك شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لتحفيز طاقات المجتمعات المحلية بما يسهم في تنمية المحافظات (خطاب العرش السامي، 2013).

سادساً: التعددية السياسية

وردت مفردة التعددية السياسية بمضامينها المختلفة (التنوع، وجود مؤسسات مجتمع مدني وأحزاب فعالة تمتلك برامج واضحة، وتوفر للمواطنين الآليات المناسبة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم، بالإضافة للنقابات والجمعيات والأندية) في خطابات العرش السامية ست وعشرين مرة. فقد بين الملك "إن واجب القطاعات الشعبية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، ومنابر الحوار والفكر، أن تستجيب إلى دعوتنا هذه بإخلاص، لتعمل على إحداث تحول إيجابي وجذري، في مسيرتنا الديمقراطية، عبر إطلاق حركة حزبية وطنية حقيقية، هاجسها "الأردن أولاً"، وتستمد شرعية وجودها من التزامها بقضايا الوطن، وحاجات الإنسان الأردني وتطلعاته، فحن نؤمن أن وجود الأحزاب السياسية، ومن ضمنها أحزاب المعارضة الوطنية، أمر حيوي وضروري للدولة العصرية، ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تكون فيه أحزاب المعارضة الوطنية المنتمية شريكا في صنع قرارنا الوطني، لذا يقتضي أن تكون لهذه الأحزاب، برامج وطنية متكاملة وشاملة، وأن تنشأ وتتطلق عبر قواعد شعبية، وليس من خلال أشخاص أو فئات جمعتها المصالح الآنية، لتكتسب أحزابنا، المصادقية والقدرة على إحداث التغيير المنشود" (خطاب العرش السامي، 2003).

ومن أجل تحقيق التعددية السياسية بمفهومها الشامل فقد أكد الملك على جملة من القضايا أهمها:

1. إن تنشيط الحياة السياسية والحزبية، يعتمد على زيادة فعالية دور الشباب، والمرأة في الحياة السياسية.

2. الدعوة إلى حوار وطني دائم وشامل يعزز مفهوم التعددية، واحترام الرأي الآخر (خطاب العرش السامي، 2004).

3. العمل على ترسيخ الوعي بالثقافة الديمقراطية، وتطوير الحياة الحزبية؛ لتمكين المواطن الأردني من المشاركة الحقيقية في صنع القرار، على أن تكون النوايا مخصصة للوطن والمحافظة على الثوابت الوطنية والدفاع عنها، وليس أداة لأجندات خارجية (خطاب العرش السامي، 2007).

4. إن التنمية السياسية لا تتحقق من دون مؤسسات

الإصلاحية التي تهدف إلى توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتوزيع عادل لمكاسب التنمية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المحلية، وتشغيل الأيدي العاملة، وتحسين مستوى الخدمات، وتنمية روح المواطنة، وتعميق الشعور بالمسؤولية، والحد من البيروقراطية الإدارية، وتسريع عملية صنع القرار الإداري والتنموي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015)، وبالتالي فإن من شأن وجود اللامركزية إحياء مفهوم المشاركة السياسية عند المواطنين بتفعيل دورهم في اتخاذ القرار. وتجدر الإشارة إلى أن الملك رد قانون اللامركزية لمخالفته قرار المحكمة الدستورية، الذي أكد على أن للمجالس المحلية شخصية اعتبارية، واستقلالية مالية وإدارية، وهو ما لم يأخذ به قانون اللامركزية، كما ويؤخذ على القانون صلاحية مجلس الوزراء تعيين ما لا يقل عن 25% من الأعضاء؛ الأمر الذي من شأنه إضعاف مستوى الممارسة الديمقراطية الشعبية، لا سيما أن المجلس التنفيذي في المحافظة معين بالكامل.

ومن القوانين التي تعزز المشاركة الشعبية، وتعمق الديمقراطية، وترسخ نهج الحكم الرشيد أيضاً، قانون البلديات، حيث صدر قانون البلديات رقم 13 لسنة 2011 الذي تضمن عدة إيجابيات منها: زيادة تمثيل المرأة في المجالس البلدية من خلال نظام الكوتا التي تم رفعها من 20% إلى 25%، وإلغاء نظام الصوت الواحد، حيث تم منح الناخب عدداً من الأصوات تساوي عدد ممثلي دائرته الانتخابية، إضافة إلى صوت لاختيار رئيس البلدية.

ثالثاً: سيادة القانون

صدر في هذا الجانب العديد من القوانين أهمها، قانون استقلال القضاء رقم (15) لسنة 2001، والذي عدل بقانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014، وقد جاء هذا القانون ليسهم في تعزيز استقلالية السلطة القضائية، وتضمن العديد من الأحكام أهمها الحد من دور السلطة التنفيذية في إدارة شؤون القضاء. كما صدر قانون القضاء الإداري رقم (27) لسنة 2014 الذي عزز من حماية حقوق المواطنين بتأكيد حق الأفراد في محاكمة عادلة من خلال جعل التقاضي الإداري على درجتين، إضافة إلى إلغاء صلاحية وزير العدل في انتداب القضاة النظاميين للعمل لدى محاكم القضاء الإداري، وبهدف تسريع وتبسيط إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام، جرت مراجعة العديد من التشريعات وتعديلها بما يضمن ذلك، ولعل من أهم هذه التشريعات قانون أصول المحاكمات المدنية، وقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون البيئات، وقانون التنفيذ، وقانون محاكم الصلح، وقانون تشكيل المحاكم

المحور الثالث: أثر خطب العرش السامية على واقع الإصلاح السياسي في الأردن منذ عام 1999 حتى العام 2014

لقد أدرك الملك عبد الله الثاني، أهمية تحقيق الإصلاح السياسي، ودوره في الحفاظ على استقرار الدولة الأردنية، وقد تجسد ذلك من خلال الأفكار الإصلاحية التي طرحها في مبادراته وخطاباته، لا سيما خطب العرش السامية، والتي كان لها دور كبير في تحقيق إنجازات لا يستهان بها على صعيد الإصلاح السياسي، ولعل من أهم هذه الإنجازات:

أولاً: قانون الانتخاب

لقد صدر في هذا الجانب عدة قوانين انتخابية، تمثل أهمها بقانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة 2001، الذي تضمن تعديلات مهمة من أهمها ضمان نزاهة العملية الانتخابية، وتخفيض سن الناخب إلى 18 سنة. ثم صدر قانون الانتخاب المؤقت رقم (11) لسنة 2003، والذي عدل المادة 45 من القانون السابق، وذلك بإضافة فقرة جديدة تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة الأردنية، من خلال تخصيص كوتا نسائية تضمن تمثيل المرأة في مجلس النواب. ثم صدر قانون الانتخاب رقم (27) لسنة 2012، وهو أول قانون انتخاب دائم منذ عام 1986، ومن أهم ما جاء فيه، أن يكون لكل مواطن صوتان: أحدهما للدائرة الانتخابية المحلية، والآخر للدائرة الوطنية العامة، ومنح القانون الجديد الهيئة المستقلة للانتخاب مسئولية إدارة العملية الانتخابية، إضافة إلى النص على تقسيم الدوائر الانتخابية بموجب ذات القانون وليس بموجب نظام يصدر عن السلطة التنفيذية لاحقاً، ولكن الإنشائية التي بقيت في هذا القانون تمثلت ببقاء الصوت الواحد على مستوى الدائرة الانتخابية، في الوقت الذي طالب فيه العديد بإلغاء نظام الصوت الواحد، وهو المطلوب الذي تسعى إلى تحقيقه الحكومة من خلال مشروع قانون الانتخاب الذي قدمته عام 2015، والذي تجري حالياً مشاورات حوله، ولعل من أهم ما يتطرق إليه مشروع هذا القانون، تعديلات جوهرية بما يتعلق بتقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية يخصص لها 130 مقعداً وفقاً لنظام خاص، إضافة إلى الترشيح للمقاعد الانتخابية بطريقة القائمة النسبية المفتوحة، وهو ما يعني إلغاء الصوت الواحد، بحيث يدلي الناخب بصوته لإحدى القوائم المرشحة، ثم يصوت لعدد معين من المرشحين داخل القائمة، وتغليب عقوبات شراء الأصوات.

ثانياً: المشاركة الشعبية

إضافة إلى قانون الانتخاب الذي من شأنه زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار، أكد الملك في كثير من خطاباته، على أهمية توسيع هذه المشاركة، والتي تتحقق من خلال عدة قوانين أهمها: قانون اللامركزية الذي يعد من أهم الخطوات

المؤسسين إلى 18 عاماً، وإلغاء شرط تمثيل النساء بما نسبته 10%، من المؤسسين، و5% من المحافظات، وتشكيل لجنة في وزارة الشؤون السياسية للنظر في شئون الأحزاب بدلاً من وزارة الداخلية، إضافة إلى تقليص عدد المؤسسين من 500 إلى 150 شخصاً.

سادساً: تعديل الدستور

يعد تعديل الدستور عام 2011، من أهم الإصلاحات السياسية في عهد الملك عبد الله الثاني، والذي يبين الحرص الملكي على تحقيق إصلاح شامل يلامس مختلف الجوانب، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال أولاً: إنشاء المحكمة الدستورية، حيث صدر قانون المحكمة الدستورية رقم 15 لسنة 2012، وتتمتع أهميتها باعتبارها هيئة قضائية مستقلة، وتتمتع بشخصية اعتبارية، وباستقلال مالي وإداري. وتشكل هذه المحكمة لبنة أساسية في الإصلاح السياسي، إذ إن رقابتها على كافة التشريعات، تمثل إضافة أكيدة لسيادة القانون، وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم، كما تؤدي إلى التزام السلطات العامة باختصاصاتها المنصوص عليها دستورياً؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى قيام دولة القانون وتجذير الديمقراطية. ثانياً: إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تشرف على الانتخابات النيابية والبلدية، وهو ما يسهم في إجراء انتخابات نيابية حيادية، ونزيهة، وشفافة، تستند على مبادئ العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون، وقد جاء النص على إنشائها لأول مرة في الأردن بموجب المادة 67 من الدستور الأردني المعدل عام 2011. ثالثاً: تعزيز استقلالية القضاء. رابعاً: تعزيز دور البرلمان.

كما عدلت في مجال السلطة التنفيذية بعض المواد منها، إلغاء حكم اعتبار خطاب الملك بياناً وزارياً للحكومة التي تتشكل، إذا كان مجلس النواب منحلأ أو غير منعقد، إذ لا بد للحكومة أن تقدم بياناً وزارياً إلى مجلس النواب، وتطلب الثقة على أساسه، ومن أهم التعديلات كذلك، اشتراط استقالة الوزارة التي تتسبب بحل مجلس النواب خلال أسبوع، كما أن رئيس الوزراء الذي يتخذ هذا القرار، لا يحق له أن يشكل الحكومة اللاحقة.

سابعاً: التداول السلمي للسلطة

تم في عهد الملك عبد الله الثاني، تشكيل أول حكومة أردنية وفق مبدأ التوافق والتشاور بين الكتل البرلمانية، هي حكومة الدكتور عبد الله النسور، وذلك بعد أن تم إجراء انتخابات مجلس النواب السابع عشر أواخر عام 2013.

ومن الجدير بالذكر أن الملك عبد الله الثاني، تطرق في أوراقه النقاشية، إلى الحديث مطولاً عن الحكومات البرلمانية،

النظامية، وقانون كتاب العدل، وقانون التحكيم ونظام رسوم المحاكم النظامية، ومدونة قواعد السلوك القضائي.

رابعاً: محاربة الفساد

يعد الأردن من الدول الرائدة في مجال الحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد، تشريعياً ومؤسسياً، إذ إن قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته، تناولت جرائم الفساد المتعلقة بالرشوة، والاختلاس، واستثمار الوظيفة، والتعدي على الحريات العامة، والتزوير، كما عالج قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعديلاته الجرائم التي تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للدولة أو تمس المال العام. وفي عهد الملك عبد الله الثاني صدر قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة 2006، والذي عالج إضافة إلى ما سبق ذكره الأفعال التي تؤدي إلى المساس بالأموال العامة، وإساءة استخدام السلطة، وجميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية. أما ما يتعلق بالمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، فقد كان الأردن من أوائل الدول التي أنشأت مؤسسات لهذه الغاية، تمثلت بديوان المحاسبة الذي أنشئ في خمسينيات القرن الماضي، وهيئة مكافحة الفساد التي أنشئت عام 2006. ومن الجدير بالذكر أن قانون هيئة مكافحة الفساد قد جرى تعديله عام 2012، بموجب القانون المعدل رقم (10) لسنة 2012، حيث تضمنت التعديلات مواد قانونية أهمها ما يتعلق بتوفير الحماية للشهود والمبلغين في قضايا الفساد. ومن ثم عدل القانون مرة أخرى بموجب القانون رقم (16) لسنة 2014، حيث أضيفت جرائم غسل الأموال، والكسب غير المشروع للقضايا التي تعالجها هيئة مكافحة الفساد.

خامساً: التعددية الحزبية

تعد الأحزاب من المؤسسات الهامة التي تقوم بوظيفة المشاركة السياسية، ويتضح ذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها، لذلك صدر قانون الأحزاب رقم (19) لسنة 2007 المعدل لقانون الأحزاب رقم (32) لسنة 1992، حيث عدلت بعض مواد القانون السابق، لا سيما ما يتعلق بعدد المؤسسين، إذ تم رفع عدد المؤسسين من 50 شخصاً إلى 500 شخص، على أن تكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل، كما أكدت المادة 20 فقرة أ على أنه لا يجوز التعرض للمواطن أو مساعلته أو المساس بحقوقه الدستورية بسبب انتمائه الحزبي، ثم عدل هذا القانون بقانون الأحزاب رقم (16) لسنة 2012، والذي جرت عليه عدة تعديلات من ضمنها إلغاء شرط حصول المؤسسين للحزب على شهادة عدم محكوميه.

وأخيراً صدر قانون الأحزاب رقم (39) لسنة 2015 والذي جاء بتعديلات جوهرية على القانون السابق منها، تخفيض سن

على الإصلاح السياسي في فكر الملك عبد الله الثاني، وعلى الأساليب والآليات التي يراها مناسبة لتحقيقه، وذلك بالاعتماد على خطب العرش السامية كمصدر للدراسة، كما سعت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة فكر الملك الإصلاحية في تحقيق إصلاحات سياسية على أرض الواقع، وذلك انطلاقاً من فرضية قوامها، أن هناك علاقة إيجابية بين خطب العرش السامية، وما تناولته من أفكار إصلاحية، وبين ما تحقق من إصلاحات سياسية على أرض الواقع. وكما هو معلوم فإن الإصلاح السياسي يهدف بشكل عام إلى بناء كيان سياسي ديمقراطي، يقوم على عدة أسس، أهمها، المشاركة الشعبية في صنع القرار، وشفافية قوانين الانتخاب ونزاهتها، وسيادة القانون، وتعددية سياسية تضمن وجود أحزاب سياسية فعالة، وتداولاً سلمياً للسلطة، ومحاربة الفساد، واللامركزية في صنع القرار. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إن الإصلاح السياسي بالمفهوم السابق لن يتحقق إلا بوجود عدة مقومات، من بينها الإرادة السياسية الجادة، التي تشكل الضمانة الأكيدة للسير قدماً في عملية الإصلاح السياسي لتحقيق أهدافها المرجوة. وفي هذا الجانب، شكلت الإرادة السياسية في الأردن ممثلة بالملك، العامل الأهم فيما يتعلق في تحقيق الإصلاح السياسي، والاستجابة لمتطلبات التغيير والتحديث، وذلك على الرغم من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة، حيث نجد أن الملك ومن خلال خطابه السياسي، لا سيما خطب العرش السامية، قد ركز بشكل كبير على الإصلاح السياسي، ووضع الآليات والأساليب اللازمة لتحقيقه، وكان لتوجيهاته الأثر الواضح على واقع الإصلاح السياسي في الأردن، من خلال تشريع عدد من القوانين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التوجهات الملكية المتعلقة بالإصلاح السياسي، لا تقتصر على خطب العرش السامية فحسب؛ بل نجدها كذلك في خطاباته الأخرى، وكتب التكليف السامي، ومبادراته التي تقوم على تقديم التصورات حول كيفية النهوض بعملية الإصلاح السياسي.

وقد أفصحت خطب العرش السامية عن فكر الملك في عملية الإصلاح السياسي، حيث تناول مختلف الجوانب التي تمس عملية الإصلاح السياسي، ومنها المشاركة الشعبية في صنع القرار، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، ومحاربة الفساد، واللامركزية، وشفافية قوانين الانتخاب، وسيادة القانون. وقد استعمل مفهوم الإصلاح في خطب العرش السامية بشكل كبير، فضلاً عن حضور بعض المفاهيم الأخرى التي لها علاقة بالإصلاح، مثل التحديث، التطوير، التقدم، التحديث، التنمية.

التي تشكل الهدف الأساسي من عملية الإصلاح السياسي، حيث حدد آلية تشكيلها، وأنها ستتم بالتشاور مع ائتلاف الأغلبية من الكتل النيابية، أو مع جميع الكتل في حالة عدم تكوين ائتلاف واضح فيما بينها، ومن ثم سيقوم رئيس الوزراء المكلف بالتشاور معها، لتشكيل الحكومة البرلمانية، والاتفاق على برنامج عملها. وبحسب رؤية الملك فإن استقرار ونضوج فكرة الحكومات البرلمانية، سيشكل حافزاً للأحزاب السياسية لتتجمع بشكل أكثر وضوحاً، ويعدد أقل. وبالتالي سننتقل على مدى عدة دورات برلمانية، من مفهوم تشكيل الحكومة بالتشاور مع الكتل البرلمانية، إلى مفهوم تشكيل الحكومة من حزب الأغلبية، أو ائتلاف مجموعة أحزاب في مجلس النواب، ويوازيها معارضة نيابية تمثل الأقلية. ويعتمد هذا كما يرى الملك، على ثلاث متطلبات أساسية وهي، أولاً: بروز أحزاب سياسية وطنية فاعلة، وقادرة على التعبير عن مصالح وأولويات الوطن وهمومه، ضمن برامج قابلة للتطبيق على أرض الواقع، ثانياً: تطوير الجهاز الحكومي على أسس من المهنية والحياد. ثالثاً: تغيير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب، بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية (موقع جلالة الملك عبد الله الثاني، <http://kingabdullah.jo>)

ومن الإصلاحات السياسية أيضاً تعديل قانون الاجتماعات العامة رقم (7) لسنة 2004 بالقانون رقم (5) لسنة 2011، حيث تم بموجبه إلغاء شرط موافقة الحاكم الإداري المسبقة على عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المسيرات، والاكتماء بإشعار يقدم من منظمي الاجتماع بين مكان الاجتماع وزمانه، وأسماء منظميه والغاية منه، كما حصر القانون الجديد مسؤولية الإخلال بالأمن العام والنظام، أو حصول أضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة، بالأشخاص المسببين لذلك، في حين كانت في السابق من مسؤولية منظمي الاجتماع. ومن الجدير بالذكر أن عام 2011 شهد أربعة آلاف مظاهرة واعتصام، تمت غالبيتها دون إبداء إشعار بذلك باستثناء أربعة اعتصامات حصلت على موافقة مسبقة من الحاكم الإداري (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2011).

كما تم كذلك في عهد الملك عبد الله الثاني إنشاء وزارة للتنمية السياسية، التي من مهامها تطوير الحياة الحزبية، وتنمية المشاركة السياسية.

الخاتمة

تناول الباحثان موضوع الدراسة في إطار السعي للتعرف

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، عمان، 2007/12/02.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر، عمان، 2003/12/01.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، عمان، 2010/11/28.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، عمان، 2013/02/10.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثالث عشر، عمان، 1999/11/01.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الرابع عشر، عمان، 2005/12/01.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر، عمان، 2004/12/01.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، عمان، 2008/10/05.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، عمان، 2011/10/26.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، عمان، 2013/11/03.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، عمان، 2014/11/02.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، عمان، 2000/11/25.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر، عمان، 2006/11/28.

ثانياً: المراجع العربية

- أبو ضاوية، ع. (2002). التنمية السياسية في البلاد العربية، طرابلس: دار الرواد. ص 151.
- بلقزيز، ع. (1998). أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية. ص 13.
- بني سلامه، م. (2007). الإصلاح السياسي، دراسة نظرية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، مجلد 13، عدد 5، أغسطس. ص ص 139 - 172.
- البيلاوي، ح. (1993). الديمقراطية الليبرالية، قضايا ومشاكل، بيروت: دار الشروق. ص 43.
- الحمدان، م. (2012). دور المبادرات الملكية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن 1999/2011، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي.
- الحموي، ه. (2014). مبادرات الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في عمليات التنمية والإصلاح السياسي في الأردن، دراسة تحليلية 1999-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي.

- زرنوقة، ص. (2006). الإصلاح السياسي في مصر، ورقة علمية قدمت خلال مؤتمر الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية. ص 384.
- السعيدين، ض. (2005). الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت: معهد بيت الحكمة.
- الشرعه، م. (2006). مقومات وآليات الإصلاح السياسي في الأردن 2006/2001، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، مجلد 13، عدد 5. ص ص 100-141.
- الفلاحات، ع. (2014). الإصلاح السياسي في الأردن، الدوافع والمعوقات، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة: 17، العدد: 66. ص 130.
- الكياي، ع. (1979). موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 208.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان. (2011) تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان: المركز الوطني لحقوق الإنسان. ص 153.
- المشاقبة، أ. (2005). الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، د. أمين المشاقبة وشملان العيسى، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة عن الإصلاحات السياسية في العالم العربي، جامعة الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية. ص 158.
- المشاقبة، أ. (2010). التربية الوطنية والنظام السياسي، عمان: دار الحامد للنشر. ص 7.
- المعشر، م، وأوتاي، م. (2011). دراسة الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لم تتحقق، بيروت: أوراق مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.
- المناغسه، أ. (2007). التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي.
- المنوفي، ك. (1987). أصول النظم الديمقراطية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع. ص 17.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2015). اللامركزية في إطار التنمية الإقليمية، دراسة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان. ص 139.
- ثالثاً: المواقع الإلكترونية
- أبو رمان، م. (2011). الإصلاح السياسي في الأردن: نحو بناء إطار نظري، <http://www.judran.net/?p=77>
- بكير، م. (2009). معوقات الإصلاح السياسي في مصر، موقع انترنت: <http://www.mettransparent.com>
- الشريف، ن. معوقات الإصلاح السياسي في اليمن، موقع على الانترنت، <http://www.aleshteraki.net>
- عياصرة، ع. معوقات الإصلاح السياسي في الأردن، من لها، مجلة العصر الالكترونية، <http://www.alasr.ws>
- موقع جلالة الملك عبد الله الثاني، (2013) الورقة النقاشية الثالثة، <http://kingabdullah.jo>

Political Reform in the Thought of King Abdullah II Royal Speeches As a Reference

*Walid A. Oweimer, Yousef S. Al-Mseidin**

ABSTRACT

The study tackled the political reform in the thought of King Abdullah II in the period from 1999-2014 through examining the royal throne speeches. These speeches are of great importance as they observe the conditions of people and provide plans for the future. The study aimed at identifying the political reform in the king's through examining royal speeches and the revealed mechanisms to achieve that political reform. It also aimed at identifying the extent to which the royal speeches contributed in enacting the laws and legislations concerning the reform. The study culminated in the fact that the king's directives had an effective role in the political reform in Jordan. And this was exemplified by the laws approved in quantity and quality.

Keywords: Political Reform, King Abdullah II, Royal Throne Speeches.

* Department of Political Sciences, Mutah University, Jordan (1). Balq'a Applied University, Jordan (2). Received on 02/01/2016 and Accepted for Publication on 12/05/2016.